البحرين جاءت المؤشر الأفضل أداء للشهر الثاني على التوالي

الأسهم الخليجية تستفيد من ترقية السعودية والتحديث المحتمل في الكويت

قال تقرير شركة الوطني للاستثمار الصادر عن شهر يونيو لقد واصلت الأسهم العالمية في يونيو أداءها السلبي، حيث انخفضت بنسبة 0.7%، وذلك بحسب مؤشر مورغان ستانلي العالمي، بينما شهدت اداءً ثابتا في الربع الثاني من العام الحالي لتستقر عند 0.1–%. وفي الولايات المتحدة كان للمؤشرين الرئيسيين أداء متفاوتين مع ارتفاع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 للشهر الثالث على التوالي بنسبة 0.5% بينما أغلق مؤشر داو جونز على انخفاض بنسبة 0.6%. على أساس ربع سنوي، وسجل المؤشرين ستاندرد آند بورز 500 وداو جونز اداءا إيجابيا بنسبة 2.9% و0.7% على التوالي. وتستمر محادثات الحرب التجارية في التأثير بشكل كبير على أداء السوق. وخلال شهر يونيو، اجتمعت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى لكنها لم تتمكن من التوصل إلى حل يتعلق بتوترات التجارة العالمية. ورفع بنك الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة على المدى القصير بمقدار 25 نقطة أساسية، إلى نطاق معدل مستهدف يبلغ 1.75–2.00% وأشار إلى احتمال حدوث ارتفاعين إضافيين بحلول نهاية العام. وفيما يتعلق بالاقتصاد، سجل مؤشر مديري المشتريات التصنيعي ماركيت في يونيو أعلى بقليل من الشهر السابق عند 55.4 مقابل 54.6، مما يشير إلى استمرار النمو. وجاء الناتج المحلي الإجمالي السنوي للربع الأول من عام 2018 عند 2.0% تحت التوقعات الأولية وتوقعات السوق.

وأنهت الأسهم الخليجية شهر يونيو في منطقة إيجابية، وارتفعت بنسبة 1.3%، وفقا لقياس مؤشر ستاندرد آند بورز لدول مجلس التعاون الخليجي. واستفادت أسواق الأسهم الخليجية من أخبار ترقية شركة MSCI في المملكة العربية السعودية إلى وضع الأسواق الناشئة والتحديث المستقبلي المحتمل في الكويت بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط. والمؤشر الأفضل أداء فكان مؤشر بورصة بحرين للشهر الثاني على التوالي، بارتفاع 3.6%، تلتها الكويت بنسبة 3.3%، وارتفع السعودية بنسبة 1.9%، وارتفع قطر بنسبة 1.6%. أما المؤشر الأسوأ أداء فكان مؤشر دبي DFM العام للشهر الثاني على التوالي، بانخفاض 4.8%، تلتها أبو ظبي بنسبة 1.0 % وسلطنة عمان بانخفاض 0.8%. وأقفلت أسهم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ارتفاعا بنسبة 0.7%، وسجل مؤشر البورصة المصرية EGX 30 خسائر بنسبة 0.4%.

وفي أوروبا، انخفض أداء شهر يونيو الذي تم قياسه من قبل داو جونز ستوكس أوروبا 600 بنسبة 0.8%، ولكن على أساس ربع سنوي لا يزال 2.4 % نظرا للأداء القوي في شهر أبريل. وتبعت المؤشرات الرئيسية في ألمانيا وفرنسا حذو مؤشر DAX ومؤشر CAC 40 بنسبة 2.4 % و1.4 % على الرغم من أن هذا الربع ارتفع بنسبة 1.7 % و3.0 %. خلال الشهر، دخلت التعريفة الأمريكية حيز التنفيذ على الألومنيوم والصلب الأوروبي مما أجبر الاتحاد الأوروبي على الانتقام من خلال التعريفات على المنتجات الأمريكية التي تقدر قيمتها بـ3.4 مليار دولار أمريكي. وتوصلت حكومات الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق مع اليونان يؤخر سداد 96 مليار يورو لمدة عشر سنوات إضافية لمساعدة البلاد في التعافي مع انتهاء برنامج الإنقاذ في أغسطس. وعلى الصعيد الاقتصادي، جاء مؤشر مديري المشتريات التصنيعي من ماركيت لشهر يونيو عند 54.9 متبقياً فوق مستوى 50. وانخفض مؤشر ثقة المستهلك إلى 0.5– من 0.2 في الشهر السابق بينما ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين على أساس سنوي بنسبة 2.0% بشكل طفيف على نحو أفضل من قراءة مايو عند 1.9%.

ولم يتمكن مؤشر FTSE 100 البريطاني في يونيو من الحفاظ على زخمه الإيجابي من الشهرين السابقين، حيث أغلق عند 0.5%. على أساس ربع سنوي، كان المؤشر هو الأفضل أداء حيث سجل مكاسب بنسبة 8.2 % عكس معظم الخسائر التي تكبدها في الربع الأول من عام 2018. وعلى جبهةBrexit ، فاز رئيس الوزراء تيريزا ماي بتصويت رئيسي وضع حد إلى المحافظين المؤيدين لأوروبا الذين يسلمون سلطة Brexit التفاوضية إلى البرلمان الذي كان سيضمن على الأرجح طلاقًا ناعمًا من أوروبا. وفيما يتعلق بالأخبار الاقتصادية، كان مؤشر مديري المشتريات التصنيعي ماركيت مستقرًا لشهر يونيو عند 54.4. وسجلت ثقة المستهلك في يونيو انخفاضا عند 9– منخفضة 2 نقطة من قراءة مايو. وجاء الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي في الربع الأول من العام عند 1.2% وفقًا لتوقعات السوق.

وسجل مؤشر نيكاي الياباني 225 في شهر يونيو مرتفعا بنسبة 0.5% ومسجلاً إقفالًا للسهم في الربع الثاني من عام 2018 بنسبة 4.0%. وخفض البنك المركزي الياباني توقعاته للتضخم مع تأكيد المحافظ على نيته في مواصلة السياسة النقدية المتساهلة. ولا تزال محادثات الحرب التجارية تشكل مصدر قلق كبير حيث يهدد ترامب شركات صناعة السيارات بالتعريفات. ولم تستخدم حكومة اليابان لغة انتقامية، لكنها أوضحت أن مثل هذه الخطوة ستضر بصناعة السيارات العالمية وتؤثر سلباً على الأمريكيين. من الناحية الاقتصادية، لا تزال البلاد في وضع نمو حيث جاء مؤشر مديري المشتريات التصنيعي لنيكي في يونيو عند 53 أعلى بقليل من قراءة الشهر السابق ، في حين أن ثقة المستهلك لشهر يونيو لا تزال أقل من 50 عند 43.7.

وتستمر الأسواق الناشئة في يونيو في النزيف بعد أن سجلت خسارة بنسبة 4.6% وفقًا لقياس مؤشر MSCI للأسواق الناشئة. ومن حيث الأداء الفصلي، انخفض المؤشر في الربع الثاني من عام 2018 بنسبة 8.7 %. وعانى المؤشر من خسائر على خلفية محادثات الحرب التجارية. وانخفض مؤشر شانغهاي المركب بنسبة 8.0 % ليصل أداءه في الربع الثاني إلى 10.1–%. وعانى مؤشر KOSPI200 في كوريا الجنوبية من مصير مماثل حيث انخفض في يونيو 3.6 % مع انخفاض أداء في الربع الثاني بنسبة 4.8 %. وخلال هذا الشهر، عقد الرئيس ترامب والزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون قمة بحضور قيادات كوريا الشمالية في الصين، ولا يزال النشاط الاقتصادي إيجابيا مع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في 51. وارتفع مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي في يونيو بمقدار 0.1 إلى 55. وفي كوريا الجنوبية، يظل مؤشر مديري المشتريات التصنيعي من نيكاي أقل من 50، على الرغم من أنه ارتفع بمقدار 0.9 إلى 49.8.

وأغلق خام برنت في يونيو ارتفاعا بنسبة 2.4%، ليسجل للشهر الرابع على التوالي عوائد إيجابية. وعلى أساس ربع سنوي ارتفع بنسبة 13% بينما ارتفع على أساس سنوي إلى 18.8%. والتقت أوبك مع روسيا في فيينا خلال الشهر لمناقشة العيوب المحتملة في هذا العرض وذلك نتيجة انهيار الاتفاق النووي الإيراني وقضايا الإنتاج الفنزويلية وزيادة الطلب. وانتهى الاجتماع بالاتفاق على أن تقوم البلدان بزيادة الإنتاج بما يقرب من مليون برميل يوميًا بدءًا من يوليو. ويستمر أداء الذهب في الأداء ضعيفًا، حيث انخفض في يونيو 3.5% ليصل بذلك أداءه في الربع الثاني إلى – 5.5%.

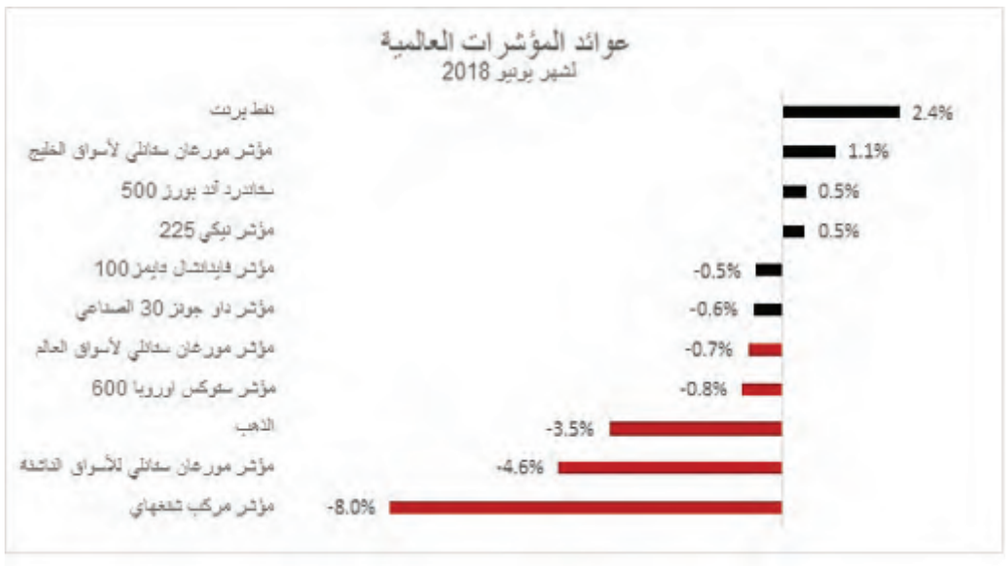

عوائد المؤشرات العالمية

زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعزز الاقتصاد الكويتي

ناتج الكويت المحلي سيرتفع إلى 2.4 بالمئة في عام 2018

قالت مجلة فوربس الشرق الأوسط لقد شهدت بلدان الشرق الأوسط خلال عام 2017 تقلبات اقتصادية عديدة، وتباطؤًا في الربع الأول من عام 2018، ولكن مع ارتفاع أسعار النفط وتصاعد الإنفاق الحكومي والتقدم المطرد في الإصلاح الاقتصادي ومع استقرار الأوضاع الاقتصادية، تأمل بلدان الشرق الأوسط في تحقيق نمو مطرد خلال النصف الأخير من عام 2018.

وأوضح تقرير "رؤى اقتصادية: الشرق الأوسط للربع الثاني 2018، الذي أعدته "أكسفورد إيكونوميكس" – شريك معهد المحاسبين القانونيين(ICAEW)، ان الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي سيشهد نمواً بنسبة 2.4% في عام 2018، نتيجة لقرار تخفيض إنتاج النفط الذي أقرته منظمة الأوبك وتزايد التوترات الجيوسياسية على صادرات النفط، مقارنة بتباطؤ النمو إلى أدنى مستوى له خلال 8 أعوام عند 1% خلال العام الماضي.

وأثر هبوط أسعار النفط الذي بدأ في صيف 2014 على الكثير من آفاق النمو في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، فإن إضافة ضريبة القيمة المضافة في الإمارات والسعودية أثر أيضاً على ثقة المستهلك.

تسبب التباطؤ الاقتصادي في نمو اقتصاد الإمارات بنسبة 1.5% فقط العام الماضي – وهو أدنى مستوى له منذ سبع سنوات–، ولكن تأمل الإمارات تحقيق نمو بنسبة 2.6% في عام 2018، وذلك بفضل تعافي أسعار النفط وتحسن الوضع المالي وتحسن القطاع التجاري والسياحة، واجتذاب الاستثمارات قبل معرض "إكسبو دبي 2020".

ونما القطاع غير النفطي في الإمارات بنسبة 3% فقط خلال العام الماضي بسبب البيئة الاقتصادية الكلية السلبية والتباطؤ الاقتصادي الإقليمي، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 3.7% في 2018.

ومن ناحية أخرى، سيرتفع الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت إلى 2.4% في عام 2018 مستمراً في النمو ليصل إلى 3% في 2020–2021.

وستساعد زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وارتفاع أسعار النفط على تعزيز الاقتصاد الكويتي الذي يعتمد على النفط في 90% من إيراداته.

وفي الوقت نفسه، توقع التقرير ان تنمو السعودية بنسبة 1.8% وهي واحدة من أكبر الاقتصاديات في دول مجلس التعاون الخليجي مع ارتفاع معدل النمو في عام 2019.

الدولة	2017	2018	2019
البحرين	3	2.3	2.7
الإمارات	1.5	2.6	3.8
السعودية	-0.7	1.8	2.6
الكويت	-2.9	2.4	4
قطر	1.6	3.1	3.3
عمان	1.8	2.5	3
دول مجلس التعاون الخليجي	0.1	2.3	3.1
لبنان	1.8	2.5	3
العراق	-0.3	2.5	3
الأردن	2.2	2.4	2.7
دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط	1	2.4	3

معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي في الشرق الأوسط

ستعمل تحت اسم علامة «يوني موني»

«الكويتية الوطنية للصرافة» تعلن عن تغيير علامتها التجارية

أعلنت "الشركة الكويتية الوطنية للصرافة ذ.م.م"، المزود الرائد في قطاع تحويل الأموال وصرف العملات الأجنبية في الكويت وعضو "مجموعة الإمارات للصرافة" – عن تغيير علامتها التجارية إلى علامة 'يوني موني'، وبهذه الخطوة تصبح الكويت ثاني الدول ضمن شبكة "مجموعة الإمارات للصرافة" العالمية التي تعمل تحت مظلة 'يوني موني'، العلامة يوني موني هي اختصاراً لعبارة "يونيفرسال موني" سوف تقدم العديد من الخدمات المالية المبتكرة التي تشمل كوكبة واسعة من المناطق الجغرافية وحزمة كبيرة من العملات والقنوات المختلفة بما يتيح للعملاء تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم في قطاع تحويل الأموال وصرف العمولات الأجنبية وحلول الدفع المختلفة.

وبهذه المناسبة، قال فيفيك ناير، المدير العام لـ 'يوني موني الكويت': "نحن متحمسون لإطلاق علامة 'يوني موني' في الكويت في إطار الرؤية العالمية لمجموعتنا الرامية إلى تسهيل حركة تحويل الأموال في نطاق واسع على مستوي العالم بأكثر مرونة وسلاسة. ومن خلال علامة "يوني موني" سنعمل على توسيع ودعم الخدمات والمنتجات المقدمة من فروعنا بأحدث التكنولوجيا وتوفيرها بين أيدي شريحة واسعة من عملائنا ، وكلنا ثقة بأن هذه الخطوة سوف تدعم جهودنا ومساعينا الهادفة إلى تصدّر القطاع المالي في الكويت خلال السنوات القليلة المقبلة ، نعمل وفق خطة عمل واضحة تأخذ بعين الاعتبار التزامنا المستمر بتقديم أفضل الخدمات لشرائح السكان المحليين والمهاجرين على حد سواء، جنباً إلى جنب مع الإسهام المتواصل في دفع اقتصاد البلاد إلى الأمام ، وفي المستقبل القريب فإننا سنقوم بتوسيع شبكة أعمالنا بمقدار أربعة أضعاف بنهاية العام الحالي كما أننا نعمل حاليا وبجهد دؤوب على تطوير العديد من العروض والخدمات الجديدة التي سيتم طرحها على عملائنا".

وتأتي عملية تغيير العلامة التجارية في أعقاب الإعلان الذي أطلقه رجل الأعمال المقيم بدولة الإمارات العربية المتحدة الدكتور بافاجوثو راجورام شيتي، مؤسس ورئيس مجلس إدارة مجموعة "الإمارات للصرافة" سابقا وحاليا 'يوني موني'. خلال شهر أبريل المنصرم من هذا العام إذ أعلن الدكتور شيتي عن إطلاق "فينابلر" أيضا وهي شركة قابضة ستعمل حال حصولها على الموافقات الرسمية بدور المحفظة العالمية التي تشمل جميع العلامات التجارية الرائدة التابعة للدكتور شتي في قطاع الخدمات المالية تحت مظلمة واحدة بما فيها "الإمارات للصرافة " و'ترافيليكس' و"يوني موني" و'إكسبرس موني'.

مسؤولو الشركة

7 مناطق حرة جديدة للتحول لمركز تجاري

كشف تقرير حكومي، عن توجه الكويت لإنشاء 7 مناطق حرة باستثمارات أولية تبلغ قيمتها 8.5 مليارات دولار، في خطوة من شأنها تعزيز مساعي الدولة النفطية إلى تنويع اقتصادها والتحول إلى مركز تجاري في المنطقة، وفقا لموقع العربي الجديد .

وذكر التقرير الصادر عن هيئة تشجيع الاستثمار، الذي حصلت "العربي الجديد" على نسخه منه، أنه سيتم إعفاء الشركات الأجنبية المستثمرة في هذه المناطق من ضرائب الدخل، وسيتم السماح بتملك كامل للشركة، وتقديم خدمات تراخيص تجارية وصناعية من دون كفيل محلي، لافتا إلى أنها ستتضمن مخازن ومستودعات للإيجار، وأراضي للبناء ومساحات للمعارض، والمصارف، والفنادق، والبريد، وشركات التأمين.

وتأسست أول منطقة تجارة حرّة في الكويت في العام 1999 على مساحة 1.5 مليون متر مربع في ميناء الشويخ، وهو مقر الشحن الأساسي في البلاد، غرب مدينة الكويت. وأشار التقرير إلى أن المناطق الحرة الجديدة تستهدف زيادة التنافسية الإقليمية والعالمية للكويت، والحد من الاعتماد على الأموال العامة، وتوفير فرص عمل للكويتيين الشباب بحد أدنى 14 ألف فرصة.

وبحسب دراسة صادرة حديثاً عن مكتب شؤون الاستثمار في وزارة الخارجية الأميركية عن مناخ الاستثمار في الكويت، فإن حوالي 90% من مساحة منطقة التجارة الحرة الحالية بالكويت تم تأجير غالبيتها إلى شركات كويتية. في حين تستهدف الرؤية الجديدة للمناطق الحرة المزمع إنشاؤها، وفق ما أكده مسؤول حكومي في تصريح لـ"العربي الجديد" جذب المستثمرين الأجانب إلى السوق للاستفادة من خبراتهم الواسعة في هذا القطاع.

وقال المسؤول: "الحكومة جادة في تحقيق أهداف التنمية التجارية والصناعية وجذب رأس المال المحلي والحد من هجرته واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، نخطط لتحويل البلاد إلى مركز تجاري إقليمي".

وكان وزير التجارة والصناعة، خالد الروضان، قد أعلن يوم الإثنين الماضي، أن مجلس الأمة أقر تعديلات قانون الشركات، والذي يساعد في تحسين بيئة الأعمال، فيما كشف مصدر في مجلس الوزراء، في تصريح خاص نهاية يونيو/حزيران الماضي، عن اعتزام الحكومة إصدار 6 تشريعات اقتصادية أخرى قبل نهاية العام الجاري، من شأنها تسهيل عمل المستثمرين وسهولة إصدار التراخيص، موضحا أنها تشمل قانون الإعسار، وتبادل المعلومات، وإعادة الهيكلة الطوعية للمديونيات، والشركات العائلية، والتمويل الجماعي، وقانون التأمين الجديد.

ووفق تقرير صادر عن مكتب البنك الدولي في الكويت مطلع نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، فإن الكويت جاءت في طليعة دول مجلس التعاون الخليجي لناحية إصلاح بيئة ممارسة أنشطة الأعمال خلال 2017، وذلك بعد أن أدخلت تحسينات مهمة بشأن تدفقات الاستثمار والنمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل، متوقعاً أن تواصل الكويت هذا الزخم الإيجابي وأن تحقق تقدماً واسعاً خلال السنوات المقبلة.

وقال مشعل الإبراهيم الخبير الاقتصادي وعضو مجلس إدارة الشركة الكويتية للاستثمارات الدولية، إن المنطقة الحرة الموجودة حاليا بالكويت تشهد تعثراً وإخفاقا في الإجراءات المتعلقة بتنسيق العمل بين إدارة المنطقة والجهات الرسمية، ما أضعفها في القيام بواجباتها والتزاماتها، لذا هناك ضرورة ماسة لتطويرها وإنشاء مناطق حرة جديدة بجانبها.

وأضاف الإبراهيم خلال حديثه لـ"العربي الجديد": "ينبغي أن يكون الهدف النهائي للمناطق الحرة هو تنمية الاقتصاد الوطني ككل، وتحقيق أهدافها وليس تحقيق مبالغ من الإيجارات ورسوم الخدمات التي تحصلها إدارة هذه المناطق"، مشيرا إلى ضرورة تشجيع وتسهيل تجارة العبور وإعادة التصدير لكي تستعيد الكويت دورها كمركز تجاري رائد في المنطقة.

وكانت الكويت قد اعلنت مطلع 2017، عن اعتزامها إنشاء منطقة اقتصادية حرة في جزرها بالخليج قرب الحدود البحرية مع العراق وإيران، لتكون مفتوحة للاستثمار من قبل القطاع الخاص.

وأشار إبراهيم الكندري، أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت، إلى أهمية جذب الاستثمارات وتسهيل التجارة الدولية وزيادة حجمها وتخفيض الرسوم والتكاليف لإنجاح المناطق الحرة المزمع إنشاؤها.

«جياد» الكويتية تتقدم بطلب لـ«أسواق المال» لإدراج أسهمها بسوق دبي

أعلنت شركة جياد القابضة عن تقدمها بطلب جديد إلى هيئة أسواق المال الكويتية؛ للحصول على موافقة "الهيئة" على أدراج أسهم الشركة في سوق دبي المال، وفق بيان للبورصة الكويتية امس الأربعاء.

كانت مصادر متابعة أفادت أواخر مايو الماضي، أن "جياد" تقدمت رسمياً بتظلم إلى لجنة الشكاوى والتظلمات التابعة لهيئة أسواق المال الكويتية ضد قرارها برفض إدراج أسهم الشركة في بورصة دبي.

وقالت "جياد" في أعقاب صدور قرار الرفض إنها ستتقدم بطلب جديد مستوف للشروط الموضحة في اللائحة التّنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال؛ للحصول على الموافقة بالإدراج في سوق دبي.

ونفت "جياد" في منتصف أبريل الماضي، صحة أخبار تناولت تقديم الشركة طلباً للإدراج بسوق دبي المالي، موضحة أنها ستتخذ كل الإجراءات القانونية اللازمة، مع حفظ كل حقوق الشركة والمساهمين.

الهيئة العامة للصناعة تُبدي رغبتها بعدم تجديد عقد مع «أجيليتي»

أعلنت شركة أجيليتي للمخازن العمومية، المُدرجة ببورصتي الكويت ودبي، أنها تسلمت الثلاثاء الماضي ، كتاباً من الهيئة العامة للصناعة مضمونه عدم رغبة "الهيئة" بتجديد العقد رقم 157 والخاص بقسيمة جنوب أمغرة.

وأوضحت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، امس الأربعاء، أن القسيمة المُشار إليها تبلغ مساحتها نحو مليون متر مربع، وتُقدر إيراداتها السنوية بحوالي 6.5 مليون دينار (21.5 مليون دولار).

وقالت "أجيليتي" في إفصاح منفصل للبورصة الكويتية امس أيضاً، إنها رفعت قضية وقُيدت بجدول المحكمة بتاريخ 2 يوليو 2018، بطلب الحكم بإثبات العلاقة الإيجارية بين الشركة والهيئة العامة للصناعة عن الأراضي محلس العقد رقم 157 والمُبرم بين الهيئة والشركة عن مساحة 1.06 مليون متر مربع تقريباً في جنوب أمغرة، وتحدد تاريخ 5 سبتمبر 2018 للنظر فيها.

وأضافت أنه بتاريخ 3 يوليو 2018، ورد كتاب من الهيئة إلى الشركة طلبت فيه تسليم المواقع الثلاثة محل العقد رقم 157، حيث من وجهة نظر "الهيئة" أن مدة العقد قد انتهت. ولفتت الشركة في البيان إلى أن الدعوى المُشار إليها مرفوعة من قبل "أجيليتي" ضد وزير التجارة والصناعة، وكيل وزارة التجارة والصناعة، مدير عام الهيئة العامة للصناعة، ومدير عام بلدية الكويت.

وأفادت الشركة بأنه لا يمكن تحديد الأثر المالي للمعلومة الجوهرية السابق في الوقت الحالي، موضحة بأنه عند وجود أي تغيير في المراكز القانونية سواء لصالح الشركة أو ضدها على ضوء الدعوى سيتم إخطار إدارة البورصة.

الشركة سوف تتخذ الإجراءات القانونية بهذا الخصوص